الباب العاشر

تطبيقات معاصرة لبعض نظريات ابن خلدون

- الظلم مؤذن بخراب العمران
- المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب
- ممارسة السلطان للتجارة مضرة بالرعايا وبالدولة

تطبيقات معاصرة
لبعض نظريات ابن خلدون

أورد ابن خلدون ، بين ما أورد من أفكار ونظريات ، عدداً من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى مرّ عليها أكثر الباحثين مروراً سريعاً ، مع كونها من العمق والثراء بحيث تحتاج إلى وقفات طويلة ، بل تحتاج إلى عمليات رصد وتطبيق ؛ لكونها صادقة الحس ، ثابتة الأركان بحيث تشكل نظريات أكثر منها ظواهر وأفكاراً ، مثال ذلك الفصل الذى كتبه فى « أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب فى شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده » . أو الفصل الذى جعل عنوانه « فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران » أو الفصل الذى خصّصه لمناقشة ممارسة الحكومة أو السلطان للتجارة والأضرار التى تحدث نتيجة لذلك وجعل عنوانه « فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية » أو الفصل الذى قرر فيه « أن المدن العظيمة والهياكل المرتفعة إنما يشيدها الملك الكثير » ، أو بعض ما أورده من شروط بناء المدن ، وما يحدث إذا غفل عن تلك المراعاة » .

إن ابن خلدون لم يذهب بعيداً حين جعل من هذه الأفكار الحضارية التى أحسن استخلاصها وهو يغوص فى أعماق التاريخ وينسرب فى حنايا مجتمعاته – نظريات ومبادئ ؛ ومن ثم فنحن لا نتردد فى أن نقرر أنها نظريات ثابتة صادقة فى حياة الأمم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

ولمزيد من الإبانة فإننا نعرض لبعض هذه النظريات عامدين إلى الجانب التطبيقى فيها من واقع قطاعات من عالمنا المعاصر .

(١)

الظلم مؤذن بخراب العمران

عَدَّ الدارسون الأوربيون « نظرية العمران » لابن خلدون عملاً علمياً رائداً فى ميدان الدراسات الاجتماعية ، وأنه غير مسبوق فى ذلك من أىٍّ من علماء الشرق أو الغرب على حد سواء ، مما جعلهم يطلقون عليه لقب منشئ علم الاجتماع ، ولقد ذهبوا فى تحليل شخصيته ودراسة فكره مذاهب شتى ، وغاب عن جمهرتهم أن شخصية ابن خلدون إسلامية الأعماق والآفاق ، وأنه أحد قضاة المسلمين وفقهائهم المرموقين ، ولو أنهم قد قرأوا « المقدمة » قراءة مستأنية مع إلمام أعمق بالفكر الإسلامى ، لاهتدوا فى سهولة ويسر إلى أن نظرية العمران – تبعاً لذلك – إسلامية المنهج والأسس والمبتدأ والمنتهى .

غير أن الشىء الطريف والأصيل أن نظرية العمران ليست نظرية واحدة ، ولكنها نظرية متعددة الجوانب ، مترابطة الأجزاء ، متشابكة العناصر ، وأن كل جانب أو جزء أو عنصر من هؤلاء يمثل نظرية مستقلة بذاتها ، ومن أمثال ذلك : نظرية العصبية ، ونظرية اختيار مواقع المدن ، ونظرية أعمار الدول ، ونظرية كون المغلوب مولعاً بتقليد الغالب ، ونظرية كون اشتغال السلطان بالتجارة مضرًّا بالرعايا مفسداً للجباية ، ونظرية أن الظلم مؤذن بخراب العمران ، وغير ذلك كثير .

وإذا كانت بعض هذه النظريات المتفرعة من النظرية الأمّ مما يصعب تطبيقه فى زماننا هذا ، مثل نظرية العصبية ، أو نظرية أعمار الدول ، فإن نظرياته الأخرى تصلح للتطبيق فى كل زمان ومكان ، مثال ذلك النظريات الثلاث الأخيرة ، وهى نظرية ولع

المغلوب بتقليد الغالب ، ونظرية أن اشتغال السلطان بالتجارة مضر بالرعايا مفسد للجباية ، ونظرية أن الظلم مؤذن بخراب العمران .

إن هذه النظريات الثلاث لا يقف صلاح تطبيقها على بلدان العالم الثالث وحدها حسب تعبير رجال السياسة المحدثين – بل إنها تنطبق إيضاً على الدول الكبرى المعاصرة ، فإذا كان لابد من دراسة تطبيقيّة عملية ناجزة ، فإن بعض دول العالم الثالث التى شاءت الأقدار لها فى زماننا المعاصر التعيس أن تكون ميداناً للظلم ، هى الأكثر استجابة لإثبات صحة نظريات ابن خلدون وكمالها .

فى نطاق اهتمام ابن خلدون بالعمران البشرى ، كان عليه أن يلتفت إلى ما يؤدى إلى عكس العمران ، وهو الخراب ، وقد فعل ؛ لأنه إذا كان للعمران أسبابه ومقوماته وتطوره ، وهى عناصر تحتاج إلى زمن طويل لكى تؤتى ثمارها ، فإن للخراب سبباً واحداً وإن تشعبت أشكاله ، وتعددت أدواته ، إنه الظلم ، والظلم لا يحتاج إلى طويل وقت لكى يؤدى رسالته التى هى الخراب ؛ لأن الخراب يكون بدافع الهدم ، والهدم سهل وسريع ، وذلك على عكس العمران الذى يأتى نتيجة للبناء ، والبناء صعب ، ويحتاج إلى وقت كثير ، وجهد كبير ، وصبر طويل . إن لفظة « الظلم » بشعة ، وحصادها أكثر بشاعة ؛ لأنه الخراب ، وسوف نحاول أن نطبق نظرية ابن خلدون هذه تطبيقاً عملياً على إحدى البلدان العربية التى ابتليت بالظلم حديثاً ، وما أصابها من فقر وهزائم كنتيجة حتمية للظلم الذى انتهى بها إلى الخراب ، وكأن ابن خلدون كان يقرأ الغيب حين كتب فصله هذا ، وساعة ابتكر نظريته تلك ، ولكن قبل أن نحلل النظرية ونطبقها فإننا نسجل بعض جوانبها كما سجلها ابن خلدون . يقول ابن خلدون فى فصل عنوانه « إن الظلم مؤذن بخراب العمران » ما يلى[1] :

« اعْلَمْ أَنَّ العُدْوَانَ عَلَى الناس فى أَمْوَالِهِمْ ذَاهِبٌ بِآمَالِهِمْ فِي تَحْصِيلِهَا وَاكْتِسَابِهَا

(١) المقدمة ص ٥٠٧ طبعة دار الكتاب اللبنانى .

لِمَا يَرَوْنَهُ حِينَئِذٍ مِنْ أَنَّ غَايَتَهَا وَمَصِيرَهَا انْتِهَابُهَا مِنْ أَيْدِيهِمْ ، وَإِذَا ذَهَبَتْ آمَالُهُمْ فِي اكْتِسَابِهَا وَتَحْصِيلِهَا انْقَبَضَتْ أَيْدِيهِمْ عَنِ السَّعْيِ فِي ذٰلِكَ ، وَعَلَى قَدْرِ الاعْتِدَاءِ وَنِسْبَتِهِ يَكُونُ انْقِبَاضُ الرَّعَايَا عَنِ السَّعْيِ فِي الاكْتِسَابِ ، فَإِذَا كَانَ الاعْتِدَاءُ كَثِيراً عَامًّا فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْمَعَاشِ كَانَ الْقُعُودُ عَنِ الْكَسْبِ كَذٰلِكَ ؛ لِذَهَابِهِ بِالآمَالِ جُمْلَةً بِدُخُولِهِ مِنْ جَمِيعِ أَبْوَابِهَا ، وَإِنْ كَانَ الاعْتِدَاءُ يَسِيراً كَانَ الانْقِبَاضُ عَنِ الْكَسْبِ عَلَى نِسْبَتِهِ . وَالْعُمْرَانُ وَوُفُورُهُ وَنَفَاقُ أَسْوَاقِهِ إِنَّمَا هُوَ بِالأَعْمَالِ وَسَعْيِ النَّاسِ فِي الْمَصَالِحِ وَالْمَكَاسِبِ ذَاهِبِينَ وَجَائِينَ ، فَإِذَا قَعَدَ النَّاسُ عَنِ الْمَعَاشِ ، وَانْقَبَضَتْ أَيْدِيهِمْ عَنِ الْمَكَاسِبِ كَسَدَتْ أَسْوَاقُ الْعُمْرَانِ وَانْتَقَضَتِ الأَحْوَالُ وَانْدَعَرَّ النَّاسُ فِي الآفَاقِ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الإِيَالَةِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ فِيمَا خَرَجَ عَنْ نِطَاقِهَا فَخَفَّ سَاكِنُ الْقُطْرِ وَخَلَتْ دِيَارُهُ وَخَرَجَتْ أَمْصَارُهُ وَاخْتَلَّ بِاخْتِلاَلِهِ حَالُ الدَّوْلَةِ وَالسُّلْطَانِ » .

ويمضى ابن خلدون فى إيضاح نظرية الظلم والخراب قائلاً[٢] .

« ولا تحسبن الظلم هو أخذ المال أو المِلْكِ من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو مشهور ، بل الظلم أعمّ من ذلك ، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه فى عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه . فجباة الأموال بغير حق ظَلَمَةٌ ، والمعتدون عليها ظلمة ، والمنتهبون لها ظلمة ، والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، وغصّاب الأملاك على العموم ظلمة ، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذى هو مادتها لإذهابه المال من أهله » .

واعلم أن هذه هى الحكمة المقصودة للشارع فى تحريم الظلم ، وهو ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشرى ، وهى الحكمة العامة المراعية للشرع فى جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال . فلما كان الظلم كما رأيت مؤذناً بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب

---

(٢) المصدر السابق ص ٥١٠ .

العمران ، كانت حكمة الحظر فيه موجودة ، فكان تحريمه مهمًّا ، وأدلته من القرآن والسنة كثيرة ، أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر » .

« ولو كان كل واحد قادراً عليه – أى قادراً على أن يوقع الظلم بالناس – لَوُضِعَ بإزائه من العقوبات الزاجرة ما وُضِعَ بإزاء غيره من المفسدات للنوع التى يقدر كل أحد على اقترافها من الزِّنَى والقتل والسكر ، إلا أن الظلم لا يقدم عليه إلا من يقدر عليه ؛ لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان ، فبولغ فى ذمه وتكرير الوعيد فيه ، عسى أن يكون الوازع فيه للقادر عليه فى نفسه « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » .

قبل أن نطبق نظرية ابن خلدون هذه على دولة معاصرة ابتليت بالظلم فأدى إلى خراب عمرانها أو ما يشبه الخراب وانتهى بسلطانها إلى أبشع هزيمة عسكرية وقعت لبلد ما فى زمن ما ، نود أن نحدد عناصر النظرية حسبما تصورها ابن خلدون ، وهى كما يلى :

- عدوان الحاكم على أموال الناس يذهب بآمالهم فى التحصيل والكسب ، ومن ثم تنقبض أيديهم عن السعى والعمل .
- وفور العمران وازدهاره يكون بالعمل والسعى ، فإذا قعد الناس عن العمل والسعى حدث الاختلال فى الدولة والمجتمع على النحو التالى :

١ – انعدام المكاسب .

٢ – كساد العمران .

٣ – انتقاض أحوال الناس وفساد المجتمع .

٤ – تشتت الناس أو المواطنين فى الآفاق .

٥ – قلة عدد السكان .

٦ – خلو الديار من أهلها .

٧ – اختلال حال الدولة فيختل المجتمع تبعاً لذلك .

● يحدد ابن خلدون أنواع الظلم ، ويذكر أنه –أى الظلم– ليس فقط أخذ المال والممتلكات من يد مالكها ، وإنما هو أهم من ذلك وأشمل ، وهذه أنواع الظلم كما حددها ابن خلدون :

١ – أخذ الممتلكات من مال ومقتنيات وعقار وأرض ومتاجر ومصانع .

٢ – العمل غصباً ، أى إرغام الناس على العمل بغير أجر ، وهو النظام المعروف بالسخرة .

٣ – المطالبة بغير حق .

٤ – فرض حقوق لم يفرضها الشرع .

● يحدد ابن خلدون أنواع الظلمة –أى الظالمين– على النحو التالى وهم :

١ – جباة الأموال بغير حق .

٢ – المعتدون على الأموال .

٣ – الذين ينتهبون الأموال .

٤ – المانعون لحقوق الناس .

٥ – المغتصبون للأملاك .

● يصوغ ابن خلدون جريمة الظلم ويخضعها للأحكام الشرعية التى تجعلها أشد من الكبائر ، فهى ليست كالجرائم الأخرى مثل القتل والزنى والسكر ، فتلك جرائم يقدر على ارتكابها كل الناس ، وأما جريمة الظلم فلا يرتكبها إلا القادرون ، ومن هنا كان التنديد بها شديداً فى الكتاب والسنة ، وعقابها عند الله أشد من عقاب غيرها من الجرائم ، لأن مرتكبى جرائم القتل والزنى والسكر يسهل توقيع الحدود الشرعية عليهم ، وأما الظالم الذى يغتال الناس فى أنفسهم وأموالهم وأعراضهم

وممتلكاتهم وأهليهم فهو عادة من الحاكمين المتجبرين . وإن أيدى الناس تقصر عن الوصول إليه لتوقيع حدود الله عليه ، ويلخص ابن خلدون ذلك فى أن الظلم يؤدى إلى خراب العمران وفساده ، والخراب يؤذن بانقطاع النوع البشرى ، فيكون الظلم صداماً مع شريعة الله فى المقاصد الضرورية الخمسة ، وهى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

ونحن من جانبنا نضيف أنواعاً من الظلم ربما لم يعرفها الظالمون من الحكام على عهد ابن خلدون وقبل عصره ، منها مصادرة حرية الإنسان فى إبداء فكره وآرائه فى حدود المعقول والمألوف ، ومنها مصادرة حق الإنسان فى أن يعمل لكى يتكسب ويعيش ، ومنها مصادرة حقه فى الانتقال والسفر ، ومنها اتهامه بجرائم لم يقترفها ثم تعريضه لألوان بشعة من التعذيب ؛ لكى يقرّ بارتكابه تلك الجرائم وهو منها برىء ، والتعذيب الذى يتعرض له المواطن المعاصر بشع ورهيب ووحشى ومقزز ، من أمثلته أن يعتدى على رجولته ، أو يعتدى على زوجته أو ابنته أو والدته بالاغتصاب أمام ناظريه . ومن أنواع الظلم هذه أيضاً طرد الإنسان من بيته المملوك له أو أرضه بغير حق ، ومنها مطاردة المتمسكين بدينهم وإيداعهم السجون . إنها ألوان كثيرة من الظلم ، أسهم التقدم العلمى التقنى ، وبخاصة الشيطانى منه ، فى تطوير أساليبه ، هذه الأساليب ، التقليدى منها والمستحدث ، قد طبقها الحاكم فى عدد من الأقطار العربية على الأبرياء من الناس رجالا ونساء وأطفالا ، طبقا لما سوف نوضح بعد قليل .

فإذا أردنا أن نجرى تطبيقاً عملياً لنظرية ابن خلدون « فى أن الظلم يؤذن بالخراب » كان علينا أن نفصح عن البلد العامر الذى تعرض للظلم وانتهى الظلم به إلى الخراب ، وحتى تكون الصورة كاملة للنظرية ينبغى التعريف بألوان الظلم الذى تعرض له هذا البلد أو ذاك فى نطاق علمى ، مؤداه ذكر الحقائق مجردة بدون تأثر بعاطفة شخصية أو الوقوع تحت عوامل سياسية .

إن البلد موضع تطبيق نظرية ابن خلدون ، هو مصر وشعبها فى حقبة زمنية تمتد من نهاية الأربعينيات من هذا القرن وتنتهى نسبياً مع بداية السبعينيات ، أى ما يقرب من ربع قرن من الزمان تعرض المصريون خلاله لألوان من الظلم لم يقع عليهم شبيهات لها حتى فى عصور الفراعنة المستبدين .

وإذا كان الظلم أنواعاً وأشكالاً ، فلنبدأ بذكر الظلم الذى أوقعه الحاكم على الأفراد فى نفوسهم . لقد كان هذا اللون من الظلم متعدد النماذج شيطانى الوسائل . لقد عمد الحاكم إلى قتل من يخالفونه فى الرأى أو اغتيالهم ، كما كان يلقى القبض عليهم ويودعهم السجون لسنين طوال بدون محاكمة ، ولقد كان الحاكم يفتخر بأنه استطاع أن يلقى القبض على سبعة عشر ألف مواطن فى يوم واحد ، وكثير من هؤلاء المحبوسين كانوا يقتلون داخل السجون وتدفن جثثهم فى الصحارى دون أن يعلم ذووهم عن ذلك شيئاً .

وحتى يبرر الحاكم ظلمه – ولم يكن فى حاجة إلى ذلك التبرير – كان ينسب إلى المحبوسين اتهامات معينة هم منها براء ، ويطلب إليهم الاعتراف بأنهم اقترفوها أو تورطوا بالاشتراك فيها مثل التآمر عليه ، أو الخيانة العظمى ، أو التجسس ، فإذا امتنع المحبوسون عن الاعتراف – وهم بالآلاف عدداً – استعملت معهم أشد ألوان التعذيب الجسدى والنفسى ، فمن أمثلة التعذيب الجسدى تعريض المحبوسين لصدمات الكهرباء ، ونفخ بطونهم بالمنفاخ عن طريق الشرج ، وإطلاق الكلاب المتوحشة عليهم تنهش أجسادهم داخل زنزاناتهم ، ونتف شعر لحاهم وعاناتهم ، وصلبهم عراة على الحيطان ، أو تعليقهم فى السقوف كما تعلق الذبائح ، والاعتداء الجنسى على رجولتهم إن كانوا رجالاً ، وعلى عفتهن إن كُنَّ نساء ، وكنّ كلهن من الحرائر . وكان الحاكم يلجأ إلى وسائل تعذيب نفسية لا تقل بشاعة عن أنواع التعذيب الجسدى ، كان على سبيل المثال يستحضر ابنة المحبوس ذات السنوات الأربع عشرة أو الخمس عشرة إلى مكان

محبسه ، وَتُعَرَّى من ملابسها أمامه ، ويطلب إليه إما الاعتراف باقتراف الجرائم الملفقة له ، وإما أن يقوم أحد الحراس باغتصاب ابنته البكر الطاهرة ، فإذا لم يكن للمحبوس المظلوم ابنة أحضروا زوجته أو أخته ، فإذا لم يكن له ابنة أو زوجة أو أخت سارعوا إلى إحضار أمه العجوز ، وقاموا بتعريتها من جميع ملابسها أمامه وشرعوا فى اغتصابها . إزاء هذه الألوان البشعة من التعذيب النفسى – بعد أن فشل التعذيب الجسدى – يضطر المحبوس حفاظاً على عرضه المتمثل فى ابنته أو زوجته أو أخته أو أمه إلى الاعتراف بجرائم لم يقترفها ، ثم يساق إلى محاكمة صورية هى إلى المهازل أقرب منها إلى المحاكمات ، يساق بعدها إلى غرفة الإعدام أو يرمى به إلى جحيم السجون .

وإكمالاً لبعض صور الظلم ، كان الحاكم يمنع الرواتب المالية أو المساعدات عن أطفال المحبوسين ، فإذا تقدم أحد من الناس بالطعام لهم أو بشىء من العون ، كان الانتقام منه وإيقاع الأذى به لا يقل عن ذلك الذى يقع على أبيهم وعلى الآلاف من المسجونين ، ثم لا يلبث أن يلحق بهم .

ومن ألوان الظلم الذى وقع على أهل مصر فى بعض ذلك الزمان حبس الشعب جميعه بحيث لم يستطع واحد من الأربعين مليون مواطن وهو عدد سكان مصر آنذاك أن يغادر البلاد إلا بإذن شخصى من رئيس النظام الحاكم ، يستوى فى ذلك المريض الذى يريد العلاج ، أو الشاب الذى يطلب العلم ، أو الأم التى تريد زيارة ولدها المغترب .

لون آخر من الظلم أوقعه الحاكم على المصريين فى أموالهم وممتلكاتهم من أرض وعقار ومتاجر ومصانع ومنشآت .

لقد صبّ الحاكم كل حقده على الأغنياء بغير استثناء ، وليس الغِنَى جريمة مادام مصدره حلالاً ، لقد استولى الحاكم بادئ ذى بدء على كل أموال الدولة ، وكانت مصر آنذاك أغنى الدول العربية بلا استثناء ، كما استولى على الغطاء الذهبى للنقد

المصرى ، وكان هذا الغطاء قناطير مقنطرة من الذهب تتفجر منه جدران الخزائن والغرف ، فاختفت هذه القناطير دون أن يعرف أحد مصيرها إلى الآن ، ثم امتدت يد الحاكم إلى أموال أفراد الأسرة المالكة السابقة ومجوهراتهم وأمتعتهم وكانت تقدر بمئات الملايين من الجنيهات آنذاك ، وهو ما يساوى آلاف الملايين بعملة هذه الأيام ، واختفت هذه الأموال والجواهر والتحف والطنافس والثريات دون أن يعرف أحد مصيرها .

ثم صادر الحاكم أوقاف الحرمين الشريفين وأوقاف المسلمين ، وكانت ممثلة فى آلاف العمارات الكبيرة ، والمنشآت الفخمة ، ومئات الآلاف من الفدادين من الأراضى الزراعية الخصبة كانت إيراداتها جميعاً تنفق فى ميادين الخير على المدارس والمساجد والمستشفيات ورعاية الفقراء والمعوزين ، وتحركت يد الحاكم فامتدت إلى الأراضى الزراعية التى يزرعها كبار الملاك فصادرها ، ولكى يعطى للمصادرة شكلاً شرعياً فقد أوهم وزراءه من المدنيين أنه سيوزع هذه الأراضى على المعدمين من الفلاحين ، وأنه سوف يسدد قيمة هذه الأراضى المصادرة إلى أصحابها الأصليين مقسّطة على عدد من السنين ، ولكى يزيح الوجه القبيح عن هذه العملية الاغتصابية المقيتة فقد أطلق عليها اسم « الإصلاح الزراعى » ، وأنشأ وزارة تسمى وزارة الاصلاح الزراعى ، مهمتها توزيع هذه الأراضى المصادرة على المعدمين من الفلاحين وينتهى بعد ذلك عملها . ولقد مضى على مصادرة هذه الأراضى حتى كتابة هذه السطور أكثر من ثلث قرن من الزمان ، ومع ذلك فلا الأرض وزّعت على المعدمين ، ولا وزارة الإصلاح الزراعى اختفت ، ولا الملاك الأصليون تسلموا قسطاً واحداً من ثمن أراضيهم ، ولا الأرض نفسها زرعت ، بل بقيت بوراً أو شبه بور تنعى ماضيها حين كانت تنبت ما يسدّ حاجة الناس وتتفجر بالخير والثراء والنماء .

ومن مصادرة الأرض انتقل الحاكم إلى مصادرة المتاجر الكبرى والمصانع العظيمة

والشركات المنتجة والعقارات الشامخة دونما سبب ظاهر ، اللهم إلا لتثبيت سلطانه وربط الأرزاق إلى أصابعه ، ثم أسند إدارة هذه المنشآت جميعاً إلى من ليس لهم خبرة فى إدارتها ، فانقلب حالها من مصادر عطاء للناس والدولة إلى عبء ثقيل ينوء به كاهل الشعب والدولة حين تدنّى الإنتاج وفسدت البضائع ، وخسرت الصناعة المصرية سمعتها العظيمة التى كانت تعرف بها قبل ذلك الزمان ، ومع مصادرة هذه المنشآت حرم الحاكم الناس من أن ينشئوا غيرها ، الأمر الذى أسهم فى مزيد من إفقار الدولة وإذلال الناس . وبقى الحاكم وحده هو الزارع والصانع والتاجر ، فمات الزرع ، وانحطت الصناعة ، وأفلست التجارة ، وصارت خزانة الدولة خواء .

كان لهذه المظالم أثرها فى الناس والمجتمع الذى عاش بائساً مفككاً اجتماعياً وأخلاقياً ، ثم كانت الهزيمة العسكرية الكبرى سنة ١٩٦٧م ، وهى أشنع هزيمة وقعت على شعب من الشعوب ، فقد انتهت المعركة الحربية فى يومين اثنين مما لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحرب عند المصريين أو العرب أو المسلمين .

إن الظلم لابدّ أن يؤدى إلى هذه المصائب التى تصيب العمران فى الصميم ، فتوقع به الخراب والدمار ، وهذا هو ما حلّ بمصر وشعبها ، ويتمثل فى مظاهر شتى أهمها مظهران بارزان :

المظهر الأول يتمثل فى أن مصر قبل أن يصيبها هذا الظلم كانت أغنى أقطار المنطقة العربية بإطلاق ، كان لديها اكتفاء ذاتى فى الزراعة ، وكانت تصدر الفائض من القطن والحب والأرز والعدس والبصل ، وهى الآن تستورد الجانب الأكبر من الطعام ، وأكثره يقدم كهبات وصدقات إلى الشعب الفقير الذى كان غنياً قبل أن يتعرض للظلم ، وكانت الصناعة المصرية فى مقدمة الصناعات العالمية إتقاناً وجودة حين كان يقوم عليها شركات أهلية أو أفراد ، فكانت صناعة الغزل والنسيج المصرية تنافس مثيلتها عند أرقى الدول الصناعية ، وكانت صناعة الزجاج كذلك ، ولكن هذه الجودة

فى الصناعة وهذا الإتقان فى الإنتاج انتهى أمرهما بعد المصادرة ، وانصرف المواطنون – فضلاً عن الأجانب – عن شراء البضائع المحلية لرداءتها وعدم صلاحيتها للاستعمال ، ومن ثم كان هذا الظلم بمثابة إسفين كبير دُقَّ فى صلب الاقتصاد المصرى ، فتحولت مصر من دولة غنية بالمال والذهب و صانع والمتاجر والأرض المنتجة للخير إلى دولة عارية من ذلك كله ، غارقة فى الديون غرقاً لا يصدقه عاقل ولا مجنون ، ولكن الحقيقة أن ديون مصر بلغت حتى كتابة هذه السطور فى صيف ١٩٨٧ أكثر من ثمانين ألف مليون جنيه ، هذا غير الديون العسكرية ، يعنى ثمن المعدات العسكرية التى استعملت فى الحروب التى انتهت بالهزائم باستثناء حرب رمضان المجيدة . إن بلداً ديونه تربو على ثمانين ألف مليون جنيه مع الهزيمة الكبرى العسكرية يعتبر بلداً غير ذى عمران ، بلداً خرباً .

أما المظهر الثانى فيتمثل فى شعور المصريين بالضيق بالإقامة فى وطنهم بعد الخراب الاقتصادى الذى نتج عن ظلم الحاكم لهم فى أنفسهم وأموالهم وأراضيهم ومصانعهم ومتاجرهم وعدم استطاعتهم الكسب ؛ ومن ثم قرروا الهجرة من وطنهم إلى أقطار أخرى لا يهم أين تكون قريبة منه أو بعيدة عنه ، المهم عندهم أن يفروا ويهاجروا ، وقد أدى ذلك إلى نتائج أسيفة وحزينة ، وهذا هو قول ابن خلدون : « العمران ووفوره وَنَفَاقُ أسواقه إنما هو بالأعمال وسعى الناس والمصالح والمكاسب ذاهبين وجائين ، فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب ، كسدت أسواق العمران ، وانتقضت الأحوال ، وابذعرّ الناس فى الآفاق » .

لقد كان ابن خلدون بليغاً فى تعبيره ، دقيقاً فى لفظه ؛ لأن « ابذعرّ الناس » معناه تفرقوا وتشتتوا وفرّوا ، وهكذا فعل الظلم بالمصريين فتفرقوا وتشتتوا وفروا وهاجروا إلى بلاد غير بلادهم .

إن هجرة المصريين من بلادهم لا ينبغى أن تَمُرَّ دون دراسة وتفهّم ؛ لأنه لم يعرف

عن المصريين طوال تاريخهم الضارب فى أعماق الزمان سبعة آلاف سنة أنهم شعب مهاجر ، والعكس هو الصواب تماماً ، فهم متمسكون بأرضهم ، متشبثون بوطنهم ، حتى إن الرجل كان إذا عمل فى قرية مجاورة اعتبر نفسه معترباً ، فما بالهم الآن يقطعون الفلوات ، ويقتحمون الغمرات ، ويعبرون البحار والمحيطات ؟!! الجواب هو ما قاله ابن خلدون فى السطور القليلة الماضية .

إن الأمر العجيب هو أن مصر قبل ذلك كانت مهجراً يقصده الناس من كل أنحاء الأرض ، كان عدد سكان مصر فى الأربعينيات يناهز خمسة وعشرين مليوناً من البشر ، منهم أكثر من مليونين من الأجانب المهاجرين من يونان وطليان ويوجوسلافيين ومالطيين وأرمن وألبان وسوريين ولبنانيين وليبيين ومغاربة وسودانيين ، كان كل جنس من هؤلاء يشكل جالية كبرى ، وكانت مصر بخيرها وثرائها تسعهم جميعاً ، فلما جاء الحكم الدكتاتورى طردهم جميعاً ، وصادر أموالهم وممتلكاتهم ، وضيّق الخناق على من أراد البقاء منهم .

ثم حدث الظلم الذى أدى إلى الخراب والفقر ، فبدأ المصريون يهاجرون إلى جميع أنحاء العالم ، بعيداً فى استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض أقطار أمريكا الجنوبية ، وبعيداً فى دول أوربا وإفريقية الاستوائية ، وغير بعيد فى الأقطار العربية ، ومن الطريف والمؤسف فى الوقت نفسه أن بعض الحكام الظالمين بعد أن دالت دولتهم قد هاجروا هم الآخرون من مصر ، والأمر الأكثر طرافة وأسفاً هو أن بعض أبناء الحاكم الذى وقعت كل هذه المظالم فى عهده قد هاجروا إلى بلاد عربية وأوربية ، وأنشأوا فيها شركات تجارية ومشروعات استثمارية ، ولولا أن طبيعة هذا البحث علمية وليست سياسية لسجلنا أسماءهم جميعاً ، وحينئذ يصاب بعض من أحسنوا الظن بهؤلاء بخيبة الأمل والدوار .

تقول الإحصائيات إن عدد المصريين المهاجرين من وطنهم ، أو بالأحرى

الهاجرين وطنهم يقترب من خمسة ملايين مهاجر ، كلهم من ذوى المهارات فى صناعاتهم وحرفهم ، هذا فضلاً عن أساتذة الجامعات ، والمعلمين والمهندسين والأطباء والمحاسبين والإعلاميين ، ومن الطريف جداً أن بعض هؤلاء قد هاجروا إلى بلدان المهاجرين السابقين فى مصر ، كاليونان وإيطاليا ولبنان قبل أن تنكب لبنان بالحرب الأهلية .

إن الذى دفع بهذه الملايين من ذوى الخبرات والملكات والمهارات إلى الهجرة ، هو ما حل ببلدهم من هزيمة وفقر وفاقة وعدم الاحساس بالأمان ، وإن الهزيمة والفقر والفاقة وعدم الإحساس بالأمان جاءت كلها نتيجة للمصادرات ، مصادرات المال والممتلكات والأنفس والحريات ، وهذه جميعاً جاءت نتيجة الظلم ؛ ومن ثم فقد صدقت نظرية ابن خلدون التى تقرر أن الظلم مؤذن بخراب العمران .

بقى أن نسجل أن ابن خلدون يستطل فى توصيف هذه المظالم ، وتأصيل الأحكام التى أصدرها ضد هؤلاء الظالمين بالمظلة الإسلامية حين قرر أن ظلم الحاكم هو صدام صريح للشريعة الإسلامية ، لأن وظيفة الحاكم أن يحرّم الظلم لا أن يظلم ، لأن الظلم يؤدى إلى فساد العمران وخرابه طبقاً لما سجلنا قبل قليل ، وأن « ذلك مؤذن بانقطاع النوع البشرى ، وهى الحكمة العامة المراعية للشرع فى جميع مقاصده الضرورية الخمسة ، من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال » أما وإن الحاكم الظالم قد خان الأمانة ، وسلط شروره وطغيانه على الدين والنفس والعقل والنّسْل والمال ، وهو بعض ما حدث فى مصر وفى بلدان عربية قريبة ، فقد وجب أن يتعرض للعقاب ، وأن يطبق عليه حدّ الحرابة فى الشرع ، فإذا تعذر ذلك لاحتمائه بسلطانه ، وجبت عليه طبقاً للنص الخلدونى « العقوبة على ما يقترفه من الجنايات فى نفس أو مال على ما ذهب إليه كثير ، وذلك إنما يكون بعد القدرة عليه والمطالبة بجنايته » .

(٢)

المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب

كتب ابن خلدون فصلاً نفيساً فى هذه النظرية – وإن يكن قصيراً – عنوانه كاملاً « فى أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب فى شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده »[1] وعلى عادة ابن خلدون فى « المقدمة يسجل أفكاره الأبكار فى نطاق عنوان لفصل يطول حيناً ويقصر أحياناً ، وهو حين يطيل الحديث يكون فى مقام التحليل والاستنتاج ثم التقرير ، وحين يوجز يكون فى موقع الذى يوحى إلى قارئه بأن هذا الفكر الذى يطرحه هو أقرب إلى البديهيات منه إلى الاجتهادات .

وهذا هو نص الفصل القصير الذى قدم ابن خلدون نظريته من خلاله :

« والسبب فى ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه ، إما لنظره بالكمال بما وفر عندها من تعظيمه ، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعى إنما هو لكمال الغالب ، فإذا غالطت بذلك واتصل لها حصل اعتقاداً ، فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به ، وذلك هو الاقتداء ، أو لما تراه – والله أعلم – من أن غلب الغالب لها ليس بعصبية ولا قوة بأس ، وإنما هو بما انتحلته من العوائد والمذاهب ، تغالط أيضاً بذلك عن الغلب ، هذا راجع للأول ؛ ولذلك ترى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب فى ملبسه ومركبه وسلاحه فى اتخاذها وأشكالها ، بل وفى سائر أحواله ، وانظر ذلك فى الأبناء مع آبائهم كيف تجدهم متشبهين بهم دائماً ، وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم ، وانظر إلى كل قطر من الأقطار كيف يغلب على أهله زى الحامية وجند السلطان فى الأكثر ؛ لأنهم الغالبون لهم ، حتى إنه إذا كانت أمة تجاور أخرى ولها الغلب عليها فيسرى إليهم من هذا التشبه والاقتداء حظ كبير ، كما هو فى الأندلس لهذا العهد مع أمم الجلالقة ، فإنك تجدهم يتشبهون بهم فى ملابسهم وشاراتهم

(١) المقدمة ص ٢٥٨ و ٢٥٩ ط . دار الكتاب اللبنانى ، ص ١٤٧ ط . بيروت ١٩٠٠

والكثير من عوائدهم وأحوالهم حتى فى رسم التماثيل فى الجدران والمصانع والبيوت ، حتى لقد يستشعر من ذلك الناظر بعين الحكمة أنه من علامات الاستيلاء ، والأمر لله . وتأمل فى هذا سر قولهم « العامة على دين الملك » فإنه من بابه ؛ إذ الملك غالب لمن تحت يده ، والرعية مقتدون به ؛ لاعتقاد الكمال فيه اعتقاد الأبناء بآبائهم ، والمتعلمين بمعلميهم ، والله العليم الحكيم ، وبه سبحانه وتعالى الوفيق » .

يعرض ابن خلدون فكرته أو بالأحرى نظريته هذه فى إيجاز شديد ، ويعللها بأن النفس تعتمد الكمال فيمن غلبها ، ومن ثم تقتدى به فى أحواله ، وتتشبه به فى الملبس والمركب والسلاح وسائر الأحوال ، كما يعلل ابن خلدون تشبه الأبناء بآبائهم بنفس المعيار ، أى لأنهم يعتقدون الكمال فيهم ، ويستشهد بالمثل السائر « الناس على دين الملك » الذى يشيع فى عصرنا بصيغة الجمع فى لفظ الملك فيقال : « الناس على دين ملوكهم » والتشبيه صحيح فى حالتيه . ويضرب ابن خلدون مثلاً بأهل الأندلس على زمانه ، وأنهم كانوا يتشبهون بالجلالقة الغالبين فى ملابسهم وشاراتهم والكثير من عوائدهم وأحوالهم حتى فى رسم التماثيل فى الجدران .

فإذا ما طبقنا نظرية ابن خلدون فى ولع المغلوب بتقليد الغالب على زماننا خرجنا بنتائج خطيرة ، ووصلنا إلى نهايات محزنة ؛ لأن تقليد الأوربيين الغالبين لم يقف أثره عند المظاهر العامة وحسب ، وإنما تغلغل فى حياة كثير من الناس من رجال ونساء ، فأفقد كلاً منهما مقومات جنسه ، وهى الحميّة والغيرة عند الرجال ، والحشمة والخجل عند النساء .

لقد وقعت بلادنا العربية المسلمة تحت الاحتلال الأوربى زمناً غير قصير ، وهو الاحتلال الإنجليزى والفرنسى بشكل خاص ، فاحتل الإنجليز مصر والسودان وفلسطين وشرق الأردن والعراق وجنوب اليمن وعمان وساحل الخليج العربى ، واحتل الفرنسيون شمال إفريقية ممثلة فى تونس والجزائر والمغرب ، ومن بلاد الشام احتلوا

سورية ولبنان ، فكان هؤلاء وأولئك –أى الإنجليز والفرنسيون – هم الغالبين على وطننا العربى لعقود من السنين ، تراوحت بين سبعة عقود وبضعة عشر عقداً ، فماذا كان أثر هؤلاء الغالبين على المغلوبين الذين هم أهلنا فى هذا الوطن العربى العريض العتيق ؟ أو بصيغة أخرى : كيف قلد المغلوب الغالب ؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل مخيفة ؛ لأن أثر هذا التقليد انسحب على أكثر جوانب حياتنا فأزالها ، وغرس مكانها أنماطاً وتقاليد لا عهد لنا بها ، ولكنها صارت برغم أنف الجميع جزءا من كياننا وحياتنا وسلوكنا .

فإذا نظرنا إلى أزيائنا الحالية فى الدول العربية الإفريقية جميعاً ، وسورية وفلسطين والأردن ولبنان ، وجدنا الرجال قد تخلوا تماماً عن الزى العربى فى ملبسهم ، وارتدوا الحلة الأوربية المكونة من سترة وسروال (بنطلون) وقميص وربطة عنق تتدلى على الصدر لا يعرف الأوربيون أنفسهم فائدة لها ، كما تخلى الرجال أيضاً عن قميص النوم العربى المريح ليرتدوا ما يسمى « بالبيجاما » ، هذا وقد كان للعرب –كل العرب– غطاء للرأس قد يختلف نوعه من بلد إلى آخر ، فأصبح العرب جميعاً فى تلك البلاد وقد تخلوا عن هذا الغطاء ، ولم يستبدلوا به غطاءً آخر ، فصرنا الشعب الوحيد بين شعوب العالم أجمع الذى لا يعرف له غطاء للرأس .

فإذا ما تعرضنا للحديث عن ملابس النساء فى مقام تقليد المغلوب للغالب ، كانت النتيجة جارحة محزنة ، ذلك أن المرأة العربية طوال حياتها على مرّ القرون ترتدى من الملابس مالا يكشف شيئاً من أعضاء جسمها ولا يبرز مفاتنها ، وأما فى نطاق تقليدهن كمغلوبات لنساء الغالبين ، فقد تورطن فى سفور فاضح ، فالثوب من القصر بحيث لا يكاد يغطى الركبة إلا فى حالات قليلة ، وفى كثير من الأحيان يكشف من الساقان قدراً ينال من مروءة المرأة وصونها ، كما أن هذا الثوب فى مختلف أشكاله يجسّم أمكنة الأنوثة من جسدها ، وغالباً ما يكون الصدر مكشوفاً والأذرع عارية .

وأما الحذاء فأمره أشد عجباً ، ذلك أن السيدة العربية قلدت نساء الغالبين فى ارتداء الحذاء ذى الكعب العالى الذى يرتفع عن سطح الأرض أحياناً بمقدار يقارب خمس بوصات ، الأمر الذى يسبب الراحة فى المشى ، ويعرضها فى كثير من الأحيان لاختلال حركتها ثم وقوعها على الأرض ، ومن عجب أنها – تلك المغلوبة أو زوجة المغلوب – لا تزال متشبثة بلبس هذا الحذاء البهلوانى ، والشىء الأكثر عجباً أن أمر الحذاء النسائى لم يقف فى مقام تشبه المغلوب بالغالب عند هذا الحد ، وإنما تجاوز ذلك إلى لبس الحذاء الطويل الذى يمتد إلى أعلى ليصل إلى الركبة . إن المرأة الأوربية تلبس هذا الحذاء لكى تسير به على الثلوج التى تهطل فى بلادها بغزارة أثناء فصل الشتاء ، ويكون سمكها فى أكثر الأحيان عدة أقدام ، فكان عليها أن تلجأ إلى لبس هذا الحذاء الطويل تيسيراً عليها فى المشى ، واتقاء لآلام البرد الشديد ، وأما بلادنا فهى خالية من ثلج الشتاء ، فما بال بعض النساء ، بل كثرة منهن يلبسن الحذاء الطويل (البوت The Boot) لغير ما سبب . إن السبب هو تقليد المغلوب لغالبه .

فإذا ما تناولنا ولع المغلوب بتقليد الغالب وأثر ذلك فى حياتنا العامة ، وجدنا أن تلك الحياة العامة لا تكاد تمتّ بصلة إلى حياتنا الأصيلة السالفة . لقد وجد الاختلاط بين الرجل والمرأة ، ولم يكن موجوداً من قبل ، ثم زادت حدّته حتى اختلط الحابل بالنابل كما يقولون ، ثم كان إسراف النساء فى وضع المساحيق على وجوههن ، وصبغ الشفاه بمشتقات اللون الأحمر ، وطلاء أظافر أصابع اليدين والقدمين بمواد ثابتة ملونة كثيرة الأنواع والأسماء ، وزادت حدة تقليد المغلوب للغالب فى تشبث وإصرار حين صارت النساء يترددن على الحلاق أكثر مما يتردد الرجال عليه .

بل إن تقاليد الزواج ذات القداسة والأصالة قد تغيرت تماماً ، كان الزواج يبدأ بخطبة تقرأ فيها « فاتحة الكتاب » يحضرها الخاصة من رجال أسرتى الخاطب والمخطوبة . ولكن تحت تأثير نظرية تقليد المغلوب لغالبه تحولت الخطبة من شكلها

الوقور الذى أشرنا إليه ، إلى حفل كبير شبيه بالعرس ، أو هو عرس بالفعل ، يقام فى مكان عام ، وتقدم فيه الأطعمة والأشربة ، ويستأجر له المغنون والمغنيات والراقصون والراقصات ، ويجلس المخطوبان على كرسيين مرتفعين فى صدر الاحتفال محاطين بالورود والرياحين ، وينتهى الحفل بإقامة «زفة» لهما ، وكأنهما عروسان حقيقيان وليسا بمخطوبين لا يحلّ لأحدهما من الآخر إلا النظرة المختشمة . ومن الطريف أو المؤسف أن الخطبة قد لا تنتهى بالزواج ، فيكون مثل هذا الحفل نوعاً من الحماقة ، فضلاً عن كونه ليس من عادات مجتمعنا ، ولكنه شغف المغلوب بتقليد الغالب .

ومن مظاهر ولع المغلوب بتقليد الغالب أيضاً ما نراه على شواطئ البحر فى المصايف ، وعلى جوانب المسابح فى الأندية الرياضية من نساء عاريات تماماً إلا من قطعة صغيرة من القماش لا تكاد تستر شيئاً من الجسم ، وهنّ يتبخترن على الشاطئ ، وفى حالات قليلة ينزلن إلى الماء ، وكأنما القصد من ذلك هو عرض مفاتن الجسم على جمهرة الناس فى الشواطئ والأندية ، ولم تكن نساؤنا العربيات يقدمن على شىء من ذلك أو يعرفنه قبل قدوم الغالبين إلى بلادنا .

وتشبهاً بالغالبين – الذين تختلف تقاليدهم عن تقاليد أهلنا – لقاء الشاب بالشابة فيما يشبه الخلوة ، وما يستتبع ذلك من رزايا وبلايا أقلها سوء سمعة الفتاة وإيقاع الأذى بسمعة أسرتها ، يحدث ذلك فى قطاعات عديدة من مجتمعنا وكأنه جزء من حياتنا وتقاليدنا ، وهو فى حقيقة أمره أثر من ولع المغلوب بتقليد الغالب .

ولقد أدى شغف المغلوب بتقليد الغالب إلى ضعف حميّة الرجولة وفقدان الغيرة عند كثير من الرجال ، وضياع الخجل والحشمة عند كثير من النساء ، فالرجل الذى يسمح لامرأته أن تذهب إلى الشاطئ شبه عارية قد فقد الحمية العربية التى هى جزء من كيان أبناء هذه الأمة ، والمرأة التى تصنع ذلك تكون قد تجاوزت عن حشمتها وخجلها وجزء كبير من أنوثة الحرائر .

ولكن الأمر الأكثر خطورة فى هذا المضمار هو أن يرى الرجل زوجته فى أحضان رجل آخر تراقصه على طريقة الأوربيين فلا يحرك ساكناً ، وأحياناً تكون مراقصة زوجته لغيره بتشجيع منه ، فالرجل الذى يسمح بذلك يكون – كعربى – قد فقد حميته وغيرته ، أو تخلى عنهما بدافع من تقليد الغالب والتشبه به ، والمرأة العربية التى تصنع ذلك تكون قد فقدت مقوماتها كامرأة عربية حرة ، غير أن هذين الصنفين من الرجال والنساء موجودان فى مجتمعاتنا ، مجتمعات المغلوبين الذين يتمسكون بتقليد الغالبين ، والغالبون هم الأوربيون ، وإذا كانوا هم أنفسهم لا يجدون حرجاً فى العرى أو المراقصة ، فإن ذلك مما لا يتفق مع طبيعة بنية الشخصية العربية ، ولكنها نظرية ابن خلدون التى تفرض نفسها على مجتمعات المغلوبين .

إن نظرية ابن خلدون هذه أكثر ما تكون وضوحاً فى المدن العربية الكبيرة حيث الفنادق والمحال العامة من مطاعم ومشارب ومسارح ودور سينما ومحال بيع وشراء ومؤسسات تجارية وصناعية تحمل كلها أسماء أوربية ، إلا فى حالات قليلة نادرة ، ولم يقف أثر هذه الظاهرة عند أسماء الأمكنة والمحال العامة ، وإنما انتقل إلى أسماء الأشخاص من إناث وذكور ، ففى صلب بلادنا العربية تسمع أسماء ناتسى وسوزان وجورجيت وفيفيان ، بعضهن مسلمات وبعضهن مسيحيات ، وتسمع اسم جورج وفيليب ووليم وشارل وفرانسوا وهنرى . قد يقول قائل إن هذه الأسماء الأخيرة لا يسمها إلا المسيحيون ، فتكون الإجابة : أليس المسيحيون عرباً ، وهل كانوا يستعملون هذه الأسماء قبل غلبة الأوربيين على بلادنا ؟ إن الإجابة بالنفى بطبيعة الحال ، فما كانوا يصنعون ذلك من قبل ، ولكنها نظرية ابن خلدون الصادقة .

وتنطبق نظرية ابن خلدون على التحول الذى جرىَ فى نظم التعليم وبرامجه فى المدارس والجامعات العربية ، إنها جميعاً مستوردة من بلاد الغالبين ، فلا الجمع بين الفتيات والفتيان كان معروفاً فى البلاد العربية قبل مقدم الغالبين ، ولا ضعف اللغة

القومية وسيادة اللغات الأوربية كان معروفاً قبل مقدم الغالبين ، ولا إهمال البرامج الدينية كان معروفاً قبل مقدمهم ، ولا تهجم بعض أبناء المسلمين على عقيدتهم علناً كان معروفاً قبل مقدمهم ، أو عرف بعد ذهابهم ، ذلك أن بعض أبناء المسلمين ممن تعلموا على أيدى الغالبين فى بلاد الغالبين ، حين عادوا إلى أوطانهم ، كان أول ما فعلوه هو التهجّم على عقيدتهم وقيم أهليهم ، فعلوا ذلك تقليداً للغالبين ، وتحت حمايتهم وبتشجيع منهم .

وازداد الأمر خطورة فى بلادنا الإسلامية حين قضى المغلوبون على التقويم الهجرى الإسلامى ، واتبعوا التقويم الميلادى ، تقويم الغالبين ، وكان جيلنا فى مرحلة الطفولة لا يكاد يعرف إلا التقويم الهجرى ، ويجىء التقويم الميلادى مساعداً له ، ثم سارت الأمور بعد ذلك على العكس ، بمعنى أن المساعد صار الأصل ، والأصل صار المساعد ، ثم انتهى الأمر بالتخلص من التقويم الهجرى تماماً بفعل شغف المغلوبين بتقليد الغالبين .

إن هذا الجانب التطبيقى متنوع الموضوعات ، كثير التشعبات ، ويمكن أن نمضى فيه طويلاً فى نظام المعمار والحياة المنزلية والحياة الاقتصادية والحياة الثقافية ، ولكن ما أوردناه من أمثلة واقعة إنما قصدنا به توثيق نظرية ابن خلدون فى ولع المغلوب بتقليد الغالب والتشبه به .

ولكن يبقى أن نقرر – وهنا نختلف مع ابن خلدون – أن أصالة قيم الأمة وعمق عقيدتها إذا كانتا متمكنتين من نفوس الناس ، امتنع عليهم تقليد الغالب والتشبه به ، وإنما يكون الولع بتقليد الغالب ومحاكاته فى سلوكه وأفعاله فى غياب تمكن العقيدة والقيم من النفوس بسعى السعاة وفعل الفاعلين ، وهو ما حدث بالفعل فى أكثر البلاد العربية والإسلامية .

(٣)

ممارسة السلطان للتجارة مضرة بالرعايا والدولة

لابن خلدون طبقاً لما سلف من قول ، نظريات سياسية واجتماعية وتربوية وثقافية واقتصادية ، وأكثرها قابل للتطبيق فى كل زمان وكل مكان ، والسبب فى هذه الصلاحية هو حسن استنباطه الأحكام ، وجودة استدلاله من مجريات أحداث التاريخ ، ثم – وهو الأهم – بناء نظرياته على أسس مستمدة من أحكام الإسلام ، حيناً بالنص ، وحيناً آخر بالروح والمفهوم ، وذلك واضح كل الوضوح فى نظريته فى علم التاريخ ، ونظريته فى العمران البشرى ، ونظريته فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران وغير ذلك كثير .

واستمراراً منا فى عرض نظريات ابن خلدون وصحة انطباقها على المجتمعات والعمران فى كل زمان وكل مكان لابدّ أن نشير إلى نظريته التى تقول بأن « التجارة من السلطان مضرّة للرعايا مفسدة للجباية »[٢] .

وقبل أن نمضى فى تقديم هذه النظرية ، ثم تطبيقها على بعض أنظمة الحكم المعاصرة ، نبادر إلى توضيح معنى « السلطان » و « الجباية » طبقاً لمفهوم عصرنا ، فأما السلطان فيفهم منه السلطان الحاكم ، ويفهم منه أيضاً نظام الحكم أو الحكومة ، والجباية هى دخل الدولة من الأموال أو ميزانيتها طبقاً لاصطلاح عصرنا .

لقد جرى بعض الحكام فى الماضى – وفى الحاضر غير البعيد أيضاً – على الاتجار وممارسة الزراعة ؛ ليحصل منهما على دخل كبير يسدد به تبعات الأعباء الملقاة على عاتقه ، مثل عطاء الجند ورواتب الموظفين والحاشية ونفقات الدولة وتنمية ثروته

---

(٢) المقدمة صفحة ٤٩٧ – ٥٠١ .

الخاصة . يذكر ابن خلدون ذلك فى مقام محاولة السلطان تعويض النقص فى جبايته ، فيعمد حيناً إلى فرض المكوس على مبيعات التجار للرعايا وعلى الأسواق ، أو بزيادة المكوس إذ كانت قد استحدثت من قبل ، أو بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك(*) عظامهم ، طبقاً لعبارة ابن خلدون(٣) . وأخيراً يعمد السلطان إلى ممارسة التجارة والزراعة ، وهو ما لا يجمل به ، ولا يستقيم معه رخاء الدولة ومصالح الرعية ، ولا الوفاء بما يحتاج إليه بيت المال .

يدين ابن خلدون هذا السلوك من قِبَل الحاكم ويقبّحه ، ويقرر أنه « غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة » نلخصها فيما يلى :

- مضايقة الرعايا من الفلاحين والتجار فى شراء الحيوان والبضائع ، ومزاحمتهم فى السعى إلى أرزاقهم ؛ لعدم التكافؤ بين رأس مال السلطان ورءوس أموالهم المحدودة ، ولأن ماله أعظم كثيراً من أموالهم ، فيسدّ عليهم الطريق « ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد » .
- إن السلطان ينتزع البضائع من مصادرها بأيسر ثمن ، ولا يجد من يناقشه فى شرائه ، فيخس الأثمان على من يشترى منهم .
- ما يقوم به السلطان من إرغام التجار على شراء غلاّته من زرع أو حرير أو عسل أو سكر وغيرها ، وغالباً ما تبقى تلك البضائع بأيديهم فترة طويلة تحسّباً لتحسّن السوق ، فإذا دعتهم الضرورة إلى شىء من المال باعوا تلك السلع بأبخس ثمن . ويستطرد ابن خلدون فى سياق هذا المقام قائلاً : « وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله ، فيقعد عن سوقه ، ويتعدد ذلك ويتكرر ، ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح

(*) يعنى امتصاصها .

(٣) المقدمة صفحة ٤٩٧ .

ما يقبض آمالهم عن السعى فى ذلك جملة ، ويؤدى إلى فساد الجباية ، فإن معظم الجباية إنما هى من الفلاحين والتجار ، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة ، وقعد التجار عن التجارة ، ذهبت الجباية جملة ، أو دخلها النقص المتفاحش »[٤] .

ونلاحظ أن ابن خلدون لم يذكر الصناعة؛ لأنها كانت آن ذاك بدائية ، وليست كما هى اليوم عملاقة فى رأس مالها وإنتاجها ، ومن ثم لم يكن يجمل بالسلطان أن يدخل منافساً فيها على عكس ما هو حادث اليوم ، إذ يسهم بعض الحكام فى ممارستها ، ويعمد البعض الآخر إلى مصادرتها ، ومصادرة أرض الفلاحة ، وتحريم التجارة على الرعايا ، مما سوف نعرض له بعد قليل ، وما يترتب على ذلك من قلة الجباية وقيام الدولة بالاستدانة التى تعرضها للإفلاس .

- إن ممارسة السلطان للتجارة والزراعة يعتبر ضارًّا بالعمران ، إذ يقول ابن خلدون ما نصه : « ثم فيه التعرض لأهل عمرانه ، واختلال الدولة بفسادهم ونقصه ، فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة ، نقصت وتلاشت بالنفقات ، وكان فيها تلف أحوالهم ، فافهم ذلك » .

ما أعجب وما أجمل بُعْدَ نظر ابن خلدون ، كأنه كان يتنبأ بالمستقبل حين جاء زمان استولى السلطان فيه على كل شىء – وأعنى بالسلطان نظام الحكم – ومنع الناس من حرية البيع والشراء وتثمير أموالهم ، فكانت حال بعض الدول المعاصرة من الفقر والضنك والاستدانة ما سوف نعرض له بعد قليل . ويؤكد ابن خلدون على التنبيه إلى الخطر الناجم عن هذا السلوك فيما يشبه الزجر قائلاً : « فافهم ذلك » .

تلك بعض الأسباب التى ذكرها ابن خلدون فى موضوع كون « التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية » . وليس من شك فى أن ابن خلدون وهو يعرض نظريته هذه لم يكن مستوحياً إيّاها من استقرائه التاريخ وحسب ، ولا من واقع

---

(٤) المقدمة صفحة ٤٩٩ .

عاشه ، وكوارث شهدها ، وتجارب خاضها فقط ، وإنما كانت حادثة بعينها لابد ناضحة على فكره منسربة من أعماقه – وكان كل فكره وأبعاد أعماقه إسلامية – تلك الحادثة هى وقفة عمر بن الخطاب من أبى بكر الصديق حين ولى أمر المسلمين بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، فقد أصبح أبو بكر ذات يوم وقد صار خليفة – وعلى ساعده أبراد – أى أثواب مخططة – يذهب بها إلى السوق ، فلقيه الفاروق عمر وسأله : أين تريد ؟ فقال الخليفة : إلى السوق ، قال : تصنع ماذا وقد وليت أمر المسلمين ؟ قال أبو بكر : فمن أين أطعم عيالى ؟ فصحبه عمر ، وذهبا إلى أبى عبيدة أمين بيت مال المسلمين ليفرض له قوته وقوت عياله ، ففرض له ستة آلاف درهم فى العام .

إن ما يصدر عن عمر وأبى بكر وأبى عبيدة مجتمعين يعتبر تشريعاً إسلامياً أصيلاً ، فثلاثتهم من كبار الصحابة وأعلامهم ، وهم فى مقدمة حواريى رسول الله ﷺ . إننا لا نريد أن نقف طويلاً أمام هذه الحادثة على ما تستحقه من طول الوقوف أمامها نستشعر منها عظمة الرسالة وجلال التشريع ، ولكن قصارى ما نود تسجيله هنا هو أن اتجار السلطان – شخصاً كان أو نظاماً – محرّم فى الإسلام ، وقد عرض ابن خلدون لبعض أسباب التحريم فيما سلف من سطور دون أن يربطها بنص ظاهر .

ولكن ابن خلدون لا يعرض لقضية ما ويبين ما حولها من مضار وينبه إلى ما تؤدى إليه من مخاطر دون أن يقدم الحلول كلها أو بعضها ، ودون أن يقترح من أساليب العلاج ما يشفى بعض الغلة ويضمد الجراح .

إن أول ما ينمى الجباية ويثريها ويديم نماءها – طبقاً لعبارة ابن خلدون – « إنما يكون بالعدل فى أهل الأموال ، والنظر لهم بذلك ، فبذلك تنبسط آمالهم ، وتنشرح صدورهم للأخذ فى تثمير الأموال وتنميتها ، فتعظم منها جباية السلطان »[٥] .

---

(٥) المقدمة صفحة ٥٠٠ .

ومفهوم العدل فى أهل الأموال عند ابن خلدون هو تأمين أموال الناس وعدم مصادرتها ، وإفساح المجال أمامهم للنشاط التجارى والزراعى والإنتاج ، وعدم الغلو فى فرض المكوس ، ومراقبة السلطان لأنصاره وحاشيته من مضايقة أصحاب النشاط الاقتصادى ، وهذا الصنف من الحاشية والأنصار كثيراً ما يوقعون الضرر بالحياة الاقتصادية ، مثلما حدث فى عصور سابقة وأزمان لاحقة ، وكأنما يريد ابن خلدون أن ينبه إلى القاعدة الاقتصادية الحديثة التى فحواها أن رأس المال جبان حساس ، ينشط حيث العدل والأمان والاستقرار ، ويهرب ويختفى حيث الظلم والفساد والفوضى والمصادرات .

وثانى ما ينمى الجباية هو السلوك العكسى لما ورد فى النقطة السابقة ، بمعنى أن يمتنع السلطان عن التجارة والفلاحة ؛ وعن منافسة العاملين بها فى نشاطهم وحركتهم ، وأما غير ذلك من تجارة أو فلح – طبقاً لعبارة ابن خلدون – فإنما هى مَضَرَّةٌ عاجلة للرعايا ؛ وفساد للجباية ، ونقص للعمارة .

ويتنبه ابن خلدون فى سبب ثالث إلى بعض ذوى النفوذ ، ويسميهم بالمتغلبين ، الذين يشترون السلع والغلاّت من الواردين على بلدهم ، ثم يفرضون لها من الأثمان المجحفة ما يشاءون ، ويقرر أن هذه أشد خطراً وأقرب إلى فساد الرعية واختلال أحوالهم .

وهناك من التجار والفلاحين من لهم مداخلة مع السلطان ، وهؤلاء يحملونه على التجارة والزراعة فيحصل على غرضه من جمع المال فى وقت قصير ، وخاصة أنه لن يتعرض للمغارم أو المكوس ؛ ولكن ذلك يعود على السلطان بضرر كبير يتمثل فى نقص جبايته ، وفى هذا المقام يعمد ابن خلدون إلى تحذير السلطان من هؤلاء المنتفعين ووجوب الإعراض عن سعايتهم المضرة بجبايته وسلطانه .

ومن أهم ما نبه إليه ابن خلدون فى هذا الصدد وجوب اختيار السلطان من البيئات الرفيعة والبيوتات الكريمة ، ومعنى ذلك ألا يكون الحاكم من الطبقات السوقية أو البيئات الوضيعة ؛ لأن من كان هذا منشأه ، فقد ألف انحرافات رآها فى بيئته وشبّ على تقبلها ، ونشأ غير مستنكر لها ، فالإنسان وما قد ألف ، والمرء ابن بيئته ، وإن التاريخ يصادق على رأى ابن خلدون ؛ لأن جميع الحكام الذين نشأوا فى بيئات وضيعة – قدامى أو محدثين – كانوا نقمة على شعوبهم ونكبة على أوطانهم وشرًّا على مجتمعاتهم ، وليس المقصود بالبيئات السوقية أو الوضيعة فقراء الناس ، فليس الفقر سبباً يعيب صاحبه ، فكم من فقير شرفت به الدنيا ، وإنما القصد هو السوقية الأخلاقية والانحطاط الاجتماعى ، وهنا يضرب ابن خلدون مثالاً بالفرس ، وهم أصحاب حضارة كبيرة ، وأنهم لا يُمَلِّكُونَ عليهم إلا من أهل بيت المملكة ، وأن يكون هذا الذى اختاروه من أهل الفضل والدين والأدب والسخاء والشجاعة والكرم ، وهذه الصفات فى حد ذاتها كافية لأن يكون صاحبها من خيرة الحكام وأكثرهم كفاءة ومقدرة ، ولكنهم كانوا مع ذلك يشترطون عليه شروطاً بعينها لكى يضمنوا البعادة للرعية والرفاهية للمجتمع ، وتلك هى شروطهم .

- العـــدل .
- ألاَّ يتخذ صنعة فيضر بجيرانه .
- ألاَّ يتاجر فيحبّ غلاء الأسعار فى البضائع .
- ألاَّ يستخدم العبيد ، فإنهم لا يشعرون بخير ولا مصلحة[٦] .

تلك هى فحوى نظرية ابن خلدون فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية ، فإذا أردنا تطبيقها على حكومات معاصرة بعينها من تلك التى تحكم كثيراً من الشعوب ، انصرف انتباهنا رأساً إلى الحكومات الشيوعية الماركسية ،

---

(٦) المقدمة صفحة ٥٠٠ .

والحاكم الماركسى يصادر جميع ممتلكات المواطنين ولا يسمح لهم بالمتاجرة ، ولا بتملك الأراضى والبيوت ، ولا بامتلاك المصانع ، وإنما كل ذلك هو من حق السلطان وحده ، أى الدولة وحدها ، ومقصور عليها دون الرعايا ، وأما الرعايا فهم جميعاً أُجَرَاء لدى الدولة بأبخس الأجور ، وهم فضلاً عن افتقاد الحرية الشخصية محرومون من حرية السعى والعمل الذاتى ، وهم تبعاً لذلك تفتر عزيمتهم فى العمل ، ويتضاءل جهدهم فى الإنتاج ، ويدخل على نفوسهم من ذلك غم ونكد طبقاً لعبارة ابن خلدون ، ونتيجة لذلك تتحقق نظرية ابن خلدون فى المضرة التى تقع على الرعايا ، والمفسدة التى تصاب بها الجباية ، ونحن نستطيع أن نضرب أمثلة فى هذا المقام بدول أوربية كانت تسير على نظام الاقتصاد الحرّ ، بمعنى أن الدولة لم تكن تتاجر ولا تصادر ، مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، ثم وقعت هذه الدول تحت النفوذ الروسى الماركسى بعد الحرب العالمية الثانية ، فإذا بها جميعاً تتحول من دول غنية ، ذات صناعات متينة واقتصاد مزدهر ومواطنين سعداء إلى دول فقيرة ذات اقتصاد مهلهل وصناعة متدنية ، وإنتاج هزيل ، ومواطنين بائسين ، ويحاول مواطنو هذه الدول بشتى الطرق ومختلف الوسائل التخلص من النظام الماركسى الذى يستولى على جميع الثروات ، ويجرد المواطنين من حق العمل الحر فى حقول الاتجار والصناعة والزراعة ، استهدافاً لتحسين أحوالهم الاقتصادية والارتقاء بأوضاعهم الاجتماعية ، ولكن سرعان ما يتعرضون للقمع بالقتل والسجن والنفى ، ودكّ مدنهم بالقنابل ، وهدم بيوتهم بالدبابات مثلما حدث فى ثورة أهل المجر على الروس سنة ١٩٥٦ ، ومثلما يحدث فى بولندا فى الوقت الراهن .

ويمكن تطبيق نظرية ابن خلدون هذه على أمة واحدة ذات شقين أو بالأحرى ذات حكومتين ، إنها الأمة الألمانية التى يخضع نصفها للنفوذ الروسى ، ومن ثم طبق عليها النظام الماركسى الذى يحظر على الناس التملك أو العمل الحر من زراعة وتجارة وصناعة ، وإنما يقتصر ذلك على السلطان وحده ، أى على الحكومة وحدها ، ويتبع

النصف الآخر من الأمة الألمانية نظام الاقتصاد الحر الذى يتمتع فيه المواطن بالحرية الكاملة فى التملك والسعى للكسب والعمل فى التجارة أو الزراعة أو الصناعة ، ويمتنع على الحكومة أن تنافس المواطنين فى ذلك ، فإذا ما قامت مقارنة بين حال هذين النصفين من أبناء الأمة الألمانية ، وجدنا النصف الأول الخاضع للنظام الماركسى – ونعنى ألمانيا الشرقية – يقاسى الفقر وشظف العيش وسوء الإنتاج والحرمان من أهم شىء فى الحياة ، وهو الحرية ، ووجدنا النصف الثانى – وهو ألمانيا الغربية – يقف فى مقدمة دول العالم غنى ورخاءً وازدهاراً ، ووجدنا جبايته – أى ميزانيته – من أكبر ميزانيات الدول المعاصرة ، ورأينا المواطن فيه يحيا فى رغد من العيش من الناحية الاجتماعية ، وفى كامل الحرية من الناحية السياسية والإنسانية ، وليس ثمة سبب لهذا الفارق الهائل بين شطرى الأمة الألمانية غير احتكار السلطان للنشاط الاقتصادى ، من تجارة وزراعة وصناعة ، مع حرمان المواطن من حريته الشرعية فى ألمانيا الشرقية ، وتمتع المواطن بكل حريته فى الكسب والسعى والعمل فى ألمانيا الغربية ، وامتناع الدولة عن مضايقته أو منافسته طالما يقوم بسداد الضرائب إلى خزانة الدولة ولا يمارس ما هو غير مشروع من الأعمال .

وكما انطبقت نظرية ابن خلدون على الأقطار ذات السلطان الماركسى ، أو بلغة العصر ذات النظام الماركسى ، ففسدت الجباية ، واستشرى الفساد ، وعمّ الفقر ، وتحول الرعايا إلى عبيد أو ما يشبه العبيد ؛ فإنها تنطبق أيضاً على بعض الدول العربية التى طبقت النظام الماركسى ، وإن لم تعلن أن الدولة صارت ماركسية . هناك عدد من الدول العربية شاء لها سوء الطالع أن تستظل بالراية الماركسية فى نظامها الاقتصادى ، فكان من أمرها ما كان من عسر مالى ، وفراغ الخزينة من الأموال بعد أن كانت عامرة ، وقلة الإنتاج ، وسوء الصناعة ، وغلاء الأسعار ، وتراكم الديون ، وأخيراً هجر الملايين من السكان وطنهم بحثاً عن العمل ، وسعياً للكسب ، وجرياً وراء الرزق . وفى ضوء نظرة واقعية سنحاول تطبيق نظرية ابن خلدون على بلد عظيم ،

فى هذا الركن من الأرض ، وفى الفترة الزمنية التى تقع بين أوائل العقد السادس ونهاية العقد السابع من هذا القرن .

لقد عمد السلطان فى تلك الفترة إلى مصادرة الأراضى الزراعية ، واستثنى من ذلك الشكل الملكيات الصغيرة ، وسمى هذه العملية بالإصلاح الزراعى بحجة توزيع هذه الأرض المصادرة على المعدمين من الفلاحين ، ولقد مرّ على هذه العملية حتى كتابة هذه السطور ثلاثة وثلاثون عاماً بالتمام ، ولم يوزع من هذه الأرض إلا القليل ذرًّا للرماد فى العيون ، وأراد السلطان أن يستزرع هذه الأرض فلم يفلح ، وتعطلت مساحات كبرى من الإنتاج الذى يتكافأ مع خصوبة أرض هذا البلد الكبير ، فقلّ الطعام وندر القمح ، وانعدمت الحبوب ، وصارت الأمة التى كانت تكفى نفسها طعاماً وتغذى من حولها ، وتصدر الحبوب والأرز والبصل والفول والعدس ، تستورد القمح والأرز والفول والعدس ، وهى مما اشتهرت بزراعتها من قديم الزمان ، كما صارت تستورد الزيوت واللحوم بأنواعها ، كلحوم الأبقار والأغنام والدجاج والأسماك والألبان والجبن ، بل صارت أيضاً تستورد البيض ، وكانت تنتج قبل مصادرة الأراضى الزراعية واشتغال الحكومة بالزراعة ما يزيد على ستين مليون بيضة فى اليوم الواحد ، ولما كان ذلك ذا أثر على الجباية ، فقد صار السلطان يستدين لكى يستورد أنواع الطعام هذه ، وقد استولى عطف بعض الدول من ذوات فائض الإنتاج الغذائى على هذا البلد وعلى بعض البلدان التى وقعت فى نفس الخطأ ، فصارت تمدها ببعض أنواع الأطعمة على شكل هبات وصدقات .

وفى مجال الاقتصاد العام عمد السلطان الحاكم إلى مصادرة البنوك وهى عصب الاقتصاد الوطنى ، ثم صادر جميع الشركات والمصانع ، وكانت من أبرز المصانع على المستوى العالمى ، كذلك صادر الحاكم اعتباراً من سنة ١٩٦١م جميع شركات الغزل والنسيج الأخرى ومصنعها ، والحديد والصلب ، ومصانع الزجاج ، ومصانع الدواء

ومصانع الزيوت والصابون ، ومصانع السكر والمخابز الكبرى ، ومصانع الأغذية المحفوظة ، ومصانع الحلوى ، والملاحات ، ومصانع الأحذية ، ومصانع تصنيع الأخشاب ، وغير ذلك ، بل لقد عمد السلطان إلى مصادرة المصانع الصغيرة مثل مصانع الكبريت والحبال .

ثم نظر السلطان أيضاً إلى مؤسسات تشبه المصانع فصادرها مثل محالج القطن ، ومضارب الأرز ، ومطاحن القمح ، وشركات إنتاج البترول ، وشركات الملاحة البحرية – وكانت سفنها من الكثرة والكفاءة بحيث تغطى مساحات كبيرة من البحار والمحيطات – والترسانة البحرية ، وشركات مقاولات البناء ، وشركات نقل الركاب فى المدن الكبرى ، وشركات النقل على مساحة البلاد .

ثم امتدت جرثومة المصادرات إلى المتاجر الكبرى ذات الشهرة القومية والسمعة العالمية ، وكانت تسهم فى رفاهية المواطنين والاستجابة إلى احتياجاتهم الضرورية والكمالية ، ولم تسلم من المصادرة المطابع الكبرى ودور الصحف ودور النشر ، وهذه المؤسسات الأخيرة طبقاً لطبيعة رسالتها التربوية والثقافية والوطنية غير قابلة للمصادرة ، ولكن المصادرات فى الستينيات من هذا القرن شملت كل شىء فى هذا البلد ، فقد كانت هذه مشيئة السلطان الحاكم ، وكان لديه من أساليب العنف وأدوات البطش ما يقصف قلم كل معارض ويقطع لسان كل مواطن ناصح .

وقبل أن نستطرد فى ذكر النتائج التى انتهى إليها حال الدولة والشعب والعمران والجباية نرى من الأمانة التاريخية أن نسجل المصطلح الرسمى الذى أطلقه السلطان على هذه المصادرات ؛ لقد أطلق عليها مصطلح « التأميم » ومعناه نقل المنشآت من ملكية الأفراد إلى ملكية الأمة على شريطة أن يقوم السلطان – أى الدولة – بتعويض أصحاب هذه المنشآت تعويضاً مالياً مناسباً بشكل فورى أو على أقساط مريحة للطرفين ، ولكن السلطان لم يفعل ذلك ، ولم يكن فى نيته أن يفعل ، فعند انتهاء نظام حكمه كان قد

مضى على مصادرة الأرض الزراعية أو ما يسمى بالإصلاح الزراعى ثمانية عشر عاماً لم يدفع خلالها قرشاً واحداً تعويضاً لمن صادر أراضيهم ، وكان قد مضى على مصادرته للمصانع والمتاجر والبنوك والشركات والمبانى وغيرها من المنشآت الكبرى تسعة أعوام لم يدفع خلالها أى تعويض مالى أو أدبى لأصحاب هذه المنشآت وحملة أسهمها ، وجلهم من الطبقة الوسطى من أبناء الشعب ، أما وإن السلطان – أو نظام حكمه – لم يقدم أى نوع من التعويض لمن أممت منشآتهم ، فإن ما فعله يعدّ مصادرة صريحة لممتلكات الناس ، وليست هناك من تسمية أخرى أكثر اعتدالاً ولا أكمل دقة من اصطلاح المصادرة .

لقد سبق القول بأن مصادرة الأرض الزراعية وعدم الانتفاع بها على وجه مرضىّ وما يضاف إلى ذلك من سلب حرية المالك الصغير فى أن يزرع أرضه كما يشاء ، وفرض نوعية بذاتها من المحصول يلتزم بزراعتها ، قد قعد بالأرض عن أن تنتج ، وبخصوبتها أن تستمر ، وبالفلاح أن يستقر ، فهجر الأرض مع حبه لها ، والوطن كله مع تعلقه به ، وارتحل إلى بلاد أخرى غير بلده ، يزرع صحراءها الجدباء ، وينشر اللون الأخضر على بقاعها الصفراء .

فإذا ما طبقنا الأمر على المصانع والمنشآت المصادرة ، وجدنا إنتاجها قد قلّ من حيث الكم ، وساء من حيث الكيف ، وقبح من حيث الذوق ، وفقدت الصناعة سمعتها الطيبة ، وتعطلت مهارة العمال لعدم وجود ما يحفزهم إلى التجويد ، فلحق بعضهم بالفلاحين الذين هاجروا ، وخسرت الأمة اليد العاملة الماهرة مثلما فقدت ساعد الفلاح ذى اليد الخضراء ، والنتيجة لذلك كساد التجارة ، وارتباك الاقتصاد ، وتعطل المنشآت التى كانت تدر الذهب حين كان يديرها أصحابها المؤهلون لإدارتها ، وأما بعد مصادرتها فقد أسند السلطان أمر إدارتها إلى أنصاره وحوارييه ، وكلهم عاطلون عن الخبرة ، وبعضهم تنقصه الأمانة معنى ومادة ، فقلّت الجباية ، وخوت

الخزانة من المال ، وهجر المواطنون وطنهم وتعاظمت مديونية الدولة إلى رقم غير معقول يتكون من عشرات الآلاف من ملايين الجنيهات ، تماماً مثلما قال ابن خلدون : إن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية ..

الحقيقة أنها نهاية عجيبة مؤسفة تلك التى حلت بهؤلاء المواطنين وبخزانة دولتهم ، نتيجة لمصادرة السلطان للأموال والممتلكات ، ونزوله إلى الساحة ممارساً الزراعة والتجارة والصناعة وغيرها من الشئون الاقتصادية ، غير أن أعجب ما فى الأمر هو هجرة الرعايا من بلادهم ، وهول قيمة مديونية الخزانة .

العجيب فى أمر الهجرة أنه لم يعرف عن هؤلاء المواطنين فى أى عصر من عصور التاريخ أنهم شعب مهاجر أو محب للهجرة ، بل إنهم على مسرى عصور التاريخ كان بلدهم مهجراً لمختلف شعوب المنطقة العربية والبحر المتوسط ، ظلت هذه الظاهرة حقيقة واقعة حتى منتصف العقد السادس من هذا القرن ، ولقد قدر عدد الأجانب المهاجرين إلى هذا البلد المتخذين منه دارَ سَعْي وارتزاق وإقامة – مثلما سلف من قول – بنحو مليونين من جنسيات يونانية وقبرصية وإيطالية ومالطية ولبنانية وسورية وليبية وسودانية ومغربية ، فضلاً عن جنسيات أوربية أخرى مثل الإنجليز والفرنسيين واليوجوسلاف والألبان ، وكانوا جميعاً يعملون وينتجون ويسهمون فى تنمية الاقتصاد الوطنى .

وفجأة انقلبت الأوضاع ، وعاد المهاجرون إلى بلادهم تاركين هذا البلد بعد اختلال الوضع الاقتصادى فيه ، ثم تحول المواطنون لأول مرة فى التاريخ إلى شعب مهاجر ، يترك وطنه فى شكل موجات زاخرة متتابعة ، بحيث يقدر عدد هؤلاء المهاجرين أثناء كتابة هذه السطور بنحو أربعة ملايين مهاجر ونيف ، موزعين على الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وبعض بلدان أمريكا الجنوبية ، وأستراليا ، وإنجلترا ، وألمانيا ، وسويسرا ، وفرنسا ، واليونان ، والعراق ، والأردن ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية ، ودول منطقة الخليج العربى ، وليبيا .

نقد صدر بيان رسمى من وزارة العمل هذه الأيام [1] يحدد عدد العمال من ذوى المهارات الذين هاجروا إلى بعض البلدان العربية بأكثر قليلاً من مليونين ، يوجد منهم فى العراق وحدها مليون ونصف مليون عامل ، وأما بقية الملايين الأربعة المهاجرين إلى تلك البلاد العربية والبلدان الأوربية والأمريكية واستراليا فهم من أساتذة الجامعات والمعلمين والمهندسين والأطباء والمحاسبين والعلميين والإعلاميين ، أى أنهم زبدة العقول المتميزة والأيدى الماهرة ، وإن كلاً من العمال والطوائف الأخرى التى ذكرنا تشكل بهجرتها من وطنها قصوراً فى الإنتاج الاقتصادى والزراعى والصناعى والعلمى ، وتشكل عنصراً هامًّا من عناصر النماء والرخاء فى الأوطان التى هاجروا إليها ، فما السبب فى هجرة هذه الملايين بل هجرها لوطنها ؟ إن الإجابة كامنة فى نظرية ابن خلدون ، لقد اشتغل السلطان بالفلاحة والتجارة والصناعة بعد أن صادر الأرض والأموال والممتلكات ، وحظر على ذوى المواهب الأعمال الاقتصادية من تجارة وصناعة وفلاحة بالتضييق عليهم ، وسلبهم حرية الكلمة وحرية الحركة وحرية الفكرة فآثروا الارتحال واضطروا إلى الهجرة .

فإذا انتقلنا إلى فساد الجباية بلغة ابن خلدون ، وخواء خزانة الدولة بلغة عصرنا ، وجدنا وضعاً خطيراً مخيفاً مفزعاً ، ذلك أن تلك البلاد حتى أوائل الخمسينيات من هذا القرن كانت أغنى الدول العربية كلها بلا استثناء ، وكانت تقدم المساعدات المالية والمعنوية لكثير من الدول العربية الغنية حاليًّا ، وكان لها أرصدة —أى ديون— على إنجلترا وحدها تقدر بأربعمائة مليون جنيه استرلينى ، أى ما يساوى ألفى مليون دولار ، أى مليارين من الدولارات باعتبار أن الجنيه الاسترلينى كان يعادل نحواً من خمسة دولارات أمريكية آن ذاك ، فإذا ما وضعنا فى الحسبان أن قيمة الأموال والأشياء قد تضاعفت فى ثلث القرن الأخير ما بين العشرة إلى العشرين ضعفاً ، كان معنى ذلك أن تلك الأمة كانت تملك من مديونيتها لبريطانيا ما يزيد على عشرين ملياراً من

---

(١) سنة ١٩٨٥م .

الدولارات ، هذا فضلاً عن إيراد الدولة ودخلها من الجباية التى تتمثل فى ضرائب الأرض والشركات والمصانع والجمارك ورسوم الإنتاج ، وضرائب الممولين الأفراد ، وغير ذلك من الموارد الأخرى .

فما هو الموقف المالى لذلك البلد بعد مصادرات السلطان للأرض والممتلكات والشركات والأموال ، وبعد أن مارس الفلاحة والتجارة والصناعة ؟ لقد باتت هذه المؤسسات تشكو الكساد ، وصارت عبئاً على الدولة بعد أن كانت عوناً لها ، فاختل الوضع الاقتصادى وبلغت ديون ذلك البلد لدول أوربا وأمريكا والبنوك أرقاماً فلكية من الدولارات لا يعلم إلا الله كيف يمكن سدادها .

لقد صدق ابن خلدون حين قال : إن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية ، ويبقى بعد ذلك سؤال هو : ما عسى أن يقوله ابن خلدون لو علم أن السلطان لم يكتف بالاشتغال بالتجارة ، ولكنه قبل أن يفعل ذلك قدم له بمصادرة الأراضى والأموال والممتلكات ، وحرم على الجماعات العمل لحسابهم الخاص بالاشتغال فى الفلاحة الواسعة أو التجارة المشتركة أو الصناعات المتقدمة ؟

○□○□○□